الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

# اللجنة الأولى
الجلسة ١٠
الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

**الرئيس:** السيد غونزاليس ..... (شيلي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

**بنود جدول الأعمال ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ إلى ٨٥ (تابع)**

**المناقشة العامة لجميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي**

**السيد محمد** (اثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد اثيوبيا بادئ ذي بدء أن يعرب عن خالص تهانيه لكم، سيدي، ولسائر أعضاء المكتب بمناسبة انتخابكم، ونحن على ثقة من أنه بفضل خبرتكم الثرية، ستكلل مداولاتنا بالنجاح. ونؤكد لكم دعم الوفد الاثيوبي وتعاونه معكم. ونعرب أيضا عن خالص شكرنا وتقديرنا لوكيل الأمين العام جابانثا دانابالا على عرضه الشامل الذي يغطي القضايا الرئيسية المعروضة على اللجنة.

وكما حدث في السنوات السابقة، يعلق الوفد الإثيوبي أهمية كبرى على عمل هذه اللجنة. ونحن نعتقد أن الهدف النهائي المتمثل في تحقيق نزع السلاح العام والكامل لا يمكن بلوغه إلا عندما تتوفر الإرادة السياسية التي تمس الحاجة إليها لدى جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وفي غياب هذه القوة الإرادية وعدم وجود التزام بإحلال سلام حقيقي، يكاد يكون من غير الممكن صون المصالح الأمنية لهذه الدول.

وقد لاحظ الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة أن اتفاقات نزع السلاح القائمة تعرضت في السنة الماضية إلى التهديد بسبب عدد من التطورات التي يرجح أن تقوض الأمن العالمي. ومنذ أن اجتمعنا في هذه اللجنة في العام الماضي، لم تستخدم آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة استخداما كاملا، ولم يتم التوصل إلى أي توافق في الآراء بشأن الدعوة لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي قد يمكنها أن تضع أهدافا عالمية للمستقبل. وللسنة الثالثة على التوالي، عجزت هيئة نزع السلاح عن الاتفاق على وضع برنامج عمل والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح/ ولم يتحقق إلا النذر اليسير في مجال التخفيض التدريجي للأسلحة النووية تمهيدا للقضاء التام عليها.

ونتيجة لهذه الاتجاهات، لا تزال البشرية تعيش في حالة خوف وانعدام أمن يزيد من حدتها استمرار النظريات العسكرية والبحوث العلمية التي تفسح المجال أمام نظم أسلحة وانتشار نووي جديدين. ونحن نتفق تماما مع تأكيد الأمين العام القائل بأن الخفض المنتظم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والتدريجي للأسلحة النووية، وصولا إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام عليها، ينبغي أن يظل من المهام ذات الأولوية للمجتمع الدولي. ويعود سبب ذلك إلى أن نزع السلاح النووي تعتبره كل الدول من أهم القضايا التي تواجه المجتمع الدولي. غير أن من مصادر القلق الذي يؤرقنا استمرار رفض بعض الدول مجرد الاعتراف بهذه الحقيقة.

ومنذ اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تبذل جهود مستمرة ترمي إلى تشجيع إدخالها حيز النفاذ. وبغية تحقيق هذا الهدف، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق بعد على هذه المعاهدة والدول التي يعتبر تصديقها ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ أن تسارع بالتصديق عليها دون إبطاء. وتشكل التطورات الأخيرة في هذا السياق نكسة خطيرة في ميدان نزع السلاح النووي. وكما لاحظ الأمين العام وبحق في تقريره عن أعمال المنظمة، فإن عقد مؤتمر الألفية الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيكون أيسر سبيلا إذا تم إحراز تقدم ملموس في هذا المجال وفي غيره من مجالات نزع السلاح النووي.

وكما هو معروف تماما، فإن الغالبية العظمى من الدول الواقعة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية أكدت التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك بانضمامها إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية. لقد مارست هذه الدول حقها المعترف به بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك بإقامة هذه المناطق. وهنا يجدر التذكير بأن المعاهدة تلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية:

"بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية... [فيما يتصل] بنزع السلاح النووي ووضع معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة وفعالة".

وهذا الالتزام يتعين تحقيقه بغية التحكم في التطورات غير المرغوب فيها التي ظهرت في نظام عدم الانتشار حتى يُضمن لهذه العملية السير على نحو لا يمكن عكس اتجاهه.

إن إثيوبيا - شأنها شأن العديد من البلدان النامية الأخرى، وبوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي صكوك أخرى دولية وإقليمية في ميدان نزع السلاح النووي - ملتزمة بنظام عدم الانتشار وببناء عالم خال من الأسلحة النووية.

كما تعلق إثيوبيا أهمية كبرى على تنفيذ كل من اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وبالتالي فإنها تنفذ بدقة بالغة أحكام كلتا الاتفاقيتين، وتتعاون تعاونا وثيقا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي مناسبات عديدة، أكدت إثيوبيا أن القضاء على الأسلحة الكيميائية والانضمام العالمي إلى كلتا الاتفاقيتين أمر يقتضي التزاما قويا من جانب جميع الدول. وهذا يستدعي ضمن جملة أمور إنشاء آليات للتحقق. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد إثيوبيا التعديل الذي يتوخى إنشاء آلية للتحقق بالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والانضمام العالمي للاتفاقيتين.

ومن المجالات الأخرى التي تثير قلقا بالغا لإثيوبيا ذلك التكديس المزعزع للاستقرار والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى الغرم من الحق المشروع للدول في اقتناء هذه الأسلحة لأغراض الدفاع الوطني، فإن انتشارها والاتجار غير المشروع بها يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أجزاء عديدة من العالم. وتتجلى جسامة هذه المشكلة بشكل خاص في أجزاء كثيرة من أفريقيا وفي منطقتنا الفرعية، منطقة القرن الأفريقي، حيث يواصل أولئك الذين يصممون على زعزعة استقرار هذه المنطقة دون الإقليمية تزويد الإرهابيين وغيرهم من الجماعات المسلحة على نحو غير مشروع بالأسلحة بهدف شن حروب بالوكالة ضد جيرانهم.

وتمثل الألغام الأرضية، والألغام المضادة للأفراد بصفة خاصة، مصدر قلق بالغ للغاية للمجتمع الدولي. ولا تزال هذه الأسلحة تشكل تهديدا خطيرا لحياة الملايين من البشر وتحدث تأثيرا بالغا على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في بقاع كثيرة من العالم. ولا تقتصر المشاكل التي تمثلها على استخدامها العشوائي في الصراعات المسلحة؛ فهي لا تزال تشكل تحديا خطيرا عندما تنتهي الصراعات. والتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي حتى الآن من أجل عكس اتجاه هذه الحالة والتوصل إلى سلام دائم لم تؤت ثمارها بعد.

وبينما نعرب عن ارتياح كبير إزاء الجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل حظر الألغام الأرضية والقضاء عليها، فإنه لا بد لنا من أن نوضح أن مشكلة الألغام الأرضية في مناطق صراع عديدة، خصوصا منطقتنا دون الإقليمية، أصبحت من الأمور التي تثير قلقا بالغا بسبب الأعمال اللامسؤولة التي يقوم بها أولئك الذين لا يعيرون أي احترام للمعايير والقواعد الدولية. وهناك أكثر من مليون لغم أرضي زرعتها جماعات مسلحة في أجزاء شتى من اثيوبيا، لا تزال إزالتها من المهام الشاقة والمكلفة؛ وهي تحتاج إلى قدر كبير من المساعدة والتعاون الدوليين. وينبغي أن تشمل جهود إزالة الألغام والتعاون الدولي أيضا البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا كشف الألغام، ونقل هذه التكنولوجيا إلى البلدان النامية بغية جعل أنشطة إزالة الألغام أكثر أمانا وأكثر فاعلية.

إن إثيوبيا، بوصفها واحدة من البلدان الأفريقية الأكثر تضررا من الألغام الأرضية، شاركت بنشاط في الجهد العالمي الرامي للتوصل إلى اتفاق شامل على نطاق عالمي بشأن فرض حظر تام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويحدونا الأمل في أن يُستحث المزيد من الدول، خصوصا الدول المسؤولة عن زرع منطقتنا بهذه الأسلحة الفتاكة، على المشاركة في عملية أوتاوا والتوقيع على معاهدتها.

وختاما، يود وفد بلادي أن يؤكد على اقتناعه الراسخ بأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح أمر ضروري لتعزيز السلام والتنمية لجميع الشعوب. وما فتئت إثيوبيا تعلق دوما أهمية على دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح، وسوف تواصل الإسهام في نجاحه.

**السيد أبيليان** (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأعرب أيضا عن تهانينا لسائر أعضاء المكتب.

إننا نقترب من السنة الأخيرة في هذه الألفية، ولا نزال محملين بعبء ثقيل. وتكمن قضية نزع السلاح والأمن الدولي في صميم اهتمامات منظومة الأمم المتحدة. وقد أنشئت المنظمة أول وقبل كل شيء لحماية الجنس البشري من أهوال الحروب العالمية والمحلية، ومن الإبادة الجماعية والإرهاب، ومن الصراعات الإثنية والدينية. وما من أحد يستطيع القول بأن الأمم المتحدة قد فشلت في مهمتها، إلا أنه لا بد لنا من أن نسلم في نفس الوقت بأنه ما زالت هناك بنود كثيرة جدا في جدول أعمال الأمن الدولي، وكثير منها يتصل بأمور يمكن أن تعرض بشدة بقاء الجنس البشري للخطر.

وينبغي أن تظل قضية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي في صدر اهتمامات جدول الأعمال الدولي. فمن مسؤولية المجتمع الدولي بأسره المحافظة على عالم يسوده الأمان والأمن لصالح الأجيال المقبلة. إن أرمينيا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وتقوم بتطوير الطاقة النووية، تعلق أهمية كبرى على قضايا الامتثال الدولي لأهداف والتزامات عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ونحن هنا نؤكد مجددا على التزامنا بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونطمئن المجتمع الدولي بأننا سنواصل استخدام قدراتنا النووية للأغراض السلمية وحدها. ونحث جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على أن توقع على معاهدة عدم الانتشار.

وبغية تعزيز ضمان تنفيذ أهداف معاهدة عدم الانتشار، من الحتمي أن تتقيد جميع البلدان بنظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد أرمينيا تعزيز وتحسين فعالية نظام الضمانات، وذلك بوضع بروتوكول إضافي لاتفاقات الضمانات الحالية. وكانت أرمينيا أول دولة لديها محطة للقوى النووية توقع على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاق ضماناتها. فالأمان النووي قضية أساسية. ومن شأن الاعتراف العالمي بأهمية تنفيذ أحكام اتفاقية الأمان النووي على الصعيدين الوطني والدولي أن يعزز ويصون أعلى معايير الأمان.

إن أرمينيا، التي كانت قبل عقد واحد فقط في طليعة الصناعة الكيميائية السوفياتية، قد انضمت إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بالتزام أساسي بتعزيز الاستقرار الإقليمي. ومما يؤسف له أن دول المنطقة لم تقدم كلها على اتخاذ مثل هذه الخطوة، ومن الصعب أن نرى كيف يمكن إنشاء نظام فعال لحظر الأسلحة الكيميائية ومراقبتها إذا لم تكن جميع دول المنطقة أطرافا في تلك الاتفاقية.

إن أرمينيا، بوصفها عضوا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ستبذل قصارى جهودها لتعزيز مهمتها الملحة للغاية - وهي تحقيق التنفيذ العالمي لاتفاقية الأسلحة

الكيميائية. وفي هذا الصدد، يكون من الضروري كفالة وجود نظام فعال لتنفيذ الاتفاقية. ونحن نسعى إلى تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء، كما تنص عليه الاتفاقية المتعلقة بالصناعة الكيميائية - خصوصا التعاون فيما يتعلق بتبادل المعلومات التقنية، وإدارة المعدات وإنتاج المواد الكيميائية. ونرحب أيضا بالتعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وبغية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل منعا كاملا، من الضروري التركيز على قضية تحسين نظامي التنفيذ والتحقق.

وإن الاختتام الناجح للمفاوضات التي يجريها الفريق المخصص بشأن تعزيز التحقق وأحكام الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لهو خطوة نحو تحقيق هذا الغرض.

ولقد رحبت أرمينيا باعتماد اتفاقية اوتاوا بشأن الألغام الأرضية، وهي خطوة هامة نحو القضاء الكامل على هذه الأسلحة الخطيرة. ومع ذلك، فإن واحدا فقط من جيراننا الأربعة وقع على الاتفاقية حتى الآن، في حين يبدو أن الثلاثة الآخرين ليسوا مستعدين للتوقيع عليها. وهذه الحقيقة لا تتيح خيارات لأرمينيا، فهي تعوق الانضمام من طرف واحد للاتفاقية، على الرغم من أنه لا تساورنا شكوك في أن الحظر المفروض على الألغام الأرضية يجب أن يصبح حظرا عالميا. ومشاركة أرمينيا الكاملة مرهونة بالتزام سياسي مماثل من الدول الأخرى في المنطقة بالوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاقية.

وأرمينيا، إذ تأخذ في الاعتبار أمنها الوطني، على ثقة بأن الأضرار السياسية والمعنوية التي تسببها الألغام تفوق أهميتها الاستراتيجية، ولذلك لا نستبعد احتمال التعاون من أجل تنظيم مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد في إطار اتفاقية أوتاوا، قبل الانضمام الرسمي إليها. وتود أرمينيا بصفة خاصة أن ترحب بمساعدة المنظمات الدولية وفرادى الدول في تدريب خبرائنا الذين يقومون بنشر المعلومات بين سكان المناطق المزروعة بالألغام. فمن شأن هذه الأنشطة أن تخفض إلى درجة كبيرة عدد الحوادث التي تقع بين السكان المدنيين.

والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال تسبب، على نحو مأساوي، فقدان الأرواح أو الإصابة بجراح لآلاف من المدنيين في الصراعات العرقية والدينية، وأغلبيتهم من النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، فإن الأسلحة الصغيرة لا تقل خطرا عن الأسلحة الكبيرة، ويجب أن نعبئ جهودنا فيما يتعلق بهذه المسألة. ومازالت أرمينيا التي تعيش صراعا إقليميا، تشعر بقلق عميق إزاء هذه الحقيقة المحزنة. فمنذ نيلنا الاستقلال، اتخذت الحكومة الأرمنية جميع التدابير الممكنة لإبقاء انتشار الأسلحة الصغيرة تحت السيطرة. واليوم، فإن عدد الأسلحة الصغيرة في أرمينيا يوازي الاحتياجات الأمنية المشروعة للبلاد، ولا توجد مخزونات إضافية من الأسلحة الصغيرة التي يمكنها أن تهدد الاستقرار الداخلي. والحكومة الأرمنية مهتمة بإيجاد حل لمسألة الأسلحة الصغيرة، وقد وضعت قانونا ينظم ذلك الميدان تنظيما كاملا.

وأرمينيا، في سعيها لتطبيق سياساتها الوطنية، جعلت من دعم الجهود الدولية لكفالة السلم والاستقرار في جميع أنحاء العالم أولوية لها. ونحن نعتبر مؤتمر نزع السلاح محفلا مركزيا للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح العالمية. ونعتقد أن مشاركتنا الكاملة في عمل مؤتمر نزع السلاح ستتيح لنا أن نقدم المزيد من الإسهامات لمسألتي تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن يساعد الأعضاء أرمينيا في رغبتها أن تصبح عضوا في مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، تتطلع أرمينيا إلى المشاركة النشطة في أعمال اللجنة الأولى هذا العام.

**السيد حشاني** (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم رئيسا للجنتنا. فنحن على اقتناع بأن ما تتمتعون به من خبرة ومهارة سيسهم إسهاما كبيرا في نجاح أعمالنا. وأود أيضا أن أعرب عن تهانئنا الصادقة لسلفكم، السفير أندريه ميرنييه، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال اللجنة الأولى في دورتها الأخيرة.

إن هذه الدورة الجديدة للجنة توفر لنا فرصة أخرى لتقييم التقدم المحرز في نزع السلاح والأعمال المتبقية التي يتعين علينا القيام بها من أجل تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي في هذا المجال - وخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والقضاء على أسلحة الدمار الشامل الأخرى والتوصل إلى نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة. وبقيامنا بهذا التقييم

الجديد، نركز بصفة خاصة على ما تم الإسهام به في العام الماضي في الصرح الذي نبنيه من أجل تعزيز أسس الأمن الدولي.

ولئن كان دخول اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأشخاص حيز النفاذ، وعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في مابوتو، موزامبيق، أمرين هامين، وتطورين إيجابيين في العام الماضي، فثمة تطورات أخرى لم تكن إيجابية. فعلى سبيل المثال، لم يحرز تقدم في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ولم تدخل معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منهـــا (ستارت ٢) حيز النفاذ. والمفاوضات المتعلقة بمعاهدة (ستارت ٣) لم تبدأ بعد، وكذلك المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لحظر المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، والمحفل الوحيد المسؤول عـــن إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدات لنزع السلاح - أي مؤتمر نزع السلاح - لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل لهذا العام. وهذه حقائق ينبغـــي أن تشجـــع جميع أعضاء اللجنة على مضاعفة جهودهم من أجل إحياء عملية نزع السلاح بغية التوصل إلى اتخاذ تدابيـــر ملموســـة وهامة في هذا المجال.

وينبغي أن يظل نزع السلاح النووي أولوية للمجتمع الدولي إلى أن يتم القضاء الكامل على الترسانات النووية التي مازالت تهدد أمن العالم على نحو خطير، والتوصل إلى حظر كامل على هذه الأسلحة. وعلى الدول النووية الخمس التزامات معينة في هذا الصدد بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي. ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي المقرر عقده عام ٢٠٠٠ سيتيح فرصة للدول الأطراف الـ ١٨٥ لكي توفر الزخـــم اللازم لعملية نزع السلاح النووي. وإذا أريد للمؤتمر أن يكون ناجحا، فيجب استغلال هذه الفرصة. وفيما نقترب من القرن الحادي والعشرين، تسنح للمجتمع الدولي فرصة تاريخية لإحراز تقدم كبير في نزع السلاح النووي.

وعملية المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) هي إسهام مفيد في نزع السلاح النووي، لأنها معنية بالبلدين اللذين يمتلكان أكبر الترسانات النووية.

ونحن نشجع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الشروع، في إطار هذه العملية، في تنفيذ تدابير أخرى أيضا. وتحقيقا لهذه الغاية من المهم، بشكل خاص، نفاذ معاهدة زيادة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثانية)، وإبرام (ستارت الثالثة).

ومع ذلك، نعتقد أن اتخاذ نهج لنزع السلاح النووي في إطار متعدد الأطراف ضروري أيضا. وأفضل إطار لهذا هو مؤتمر نزع السلاح. وقد ناشدت الجمعية العامة المجتمع الدولي، بناء على توصية من لجنتنا، أن يعمل على تحقيق ذلك. ونأمل أن يحدث هذا بأسرع وقت ممكن.

لقد وقع بلدي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٩٩٦. ونحن نؤكد أهمية تصديق الـ ٤٤ دولة المطلوب بالنسبة للمعاهدة. وتتمنى تونس على هذه الدول أن تسرع في عملية التصديق.

ونحن نشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على مبادرته بعقد مؤتمر للدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في فيينا لتيسير نفاذها.

والمعاهدة المتعلقة بحظر إنتاج وتخزين المواد الانشطارية لأغراض عسكرية ستكون، في اعتقادنا، أداة هامة من شأنها أن تعزز عدم الانتشار النووي وتسهم في نزع السلاح النووي. ومن أن إعلان مبادئ وأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها أراد لتلك المعاهدة أن تكون تدبيرا ثانيا يتخذ في أعقاب إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنه لم يجر تفاوض بشأنها حتى الآن. ويعتبر بلدي أن الأمر يستدعي الإسراع بهذه العملية.

وإلى أن يتحقق نزع السلاح النووي، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لها الحق في الحصول على ضمانات فعالة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد أمنها وسلامتها، وهي تمثل غالبية الدول الأعضاء في المنظمة التي تخلت طوعا عن الأسلحة النووية.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتعزيز المناطق الحالية طريقة هامة لتعزيز عدم الانتشار علـــى

الصعيدين الإقليمي والدولي. ووفقا لذلك، فإن تونس، وهي دولة عضو في معاهدة عدم الانتشار، وموقعة على المعاهدة المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، لا تزال تؤيد باستمرار جهود إنشاء مناطق جديدة. ومع ذلك يحتاج إنشاء تلك المناطق إلى التزام إقليمي. وفي الشرق الأوسط، لا يزال هذا الالتزام تحول دون تحقيقه إسرائيل، التي ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، بالرغم من النداءات العديدة التي وجهتها إليها دول كثيرة في المنطقة، والجمعية العامة، وقد اعتمدت قرارات عديدة بشأن هذه المسألة منذ عام ١٩٧٤ واعتمدت بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠.

وانتقل إلى مسألة الأسلحة التقليدية؛ وترحب تونس بنفاذ الاتفاقية المتعلقة بحظر الألغام المضادة للأفراد. ولقد كان هذا حدثا هاما شهد على رغبة المجتمع الدولي في إنهاء معاناة السكان المدنيين، الذين هم دائما هدف سهل لتلك الأسلحة، التي ينتشر أذاها بشكل عشوائي سواء في الحرب أو في السلام.

وتونس، إذ تدرك أهمية تلك الاتفاقية، ومنافعها للسلم والأمن الدوليين، سارعت بالتصديق عليها. والتزام بلدنا بالقضاء على هذه الفئة من الأسلحة المدمرة يوضحه تدمير مخزوناتنا من الألغام المضادة للأفراد في احتفال رسمي نظم يوم ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، حضره ممثل عن الأمم المتحدة. ونأمل أن تشارك جميع الدول الأطراف في هذه العملية حتى تتحقق الأهداف.

وفيما يتعلق بالانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها والضرر الذي يمكن أن تحدثه، فضلا عن تهديد الأمن الوطني والإقليمي، تؤيد تونس جهود المنظمات الإقليمية والدولية. وبلدي يؤكد أهمية التدابير التي اعتمدت في مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي يعكس رغبة وتصميم البلدان الأفريقية على التصدي لهذا الوبال.

وترحب تونس أيضا باعتماد الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا من جانب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وبلدي يشجع جميع الجهود للحد من تجارة هذه الأسلحة أو وقفها، ونأمل أن يؤيد المجتمع الدولي والأمم المتحدة هذه المبادرة الإقليمية حتى يمكن توسيعها لتشمل بلدانا أخرى، مما يسهم بالتالي في نجاحها.

ونحن نذكر بمقرر الجمعية العامة، في القرار ٧٧/٥٣ هاء، المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بعقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠١. ونحن بحاجة إلى العمل معا لضمان نجاح عمل هذا المؤتمر. ويأمل بلدي أن يرى عملا حاسما منسقا يقوم به المجتمع الدولي في هذا المجال، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتعلق تونس أولوية قصوى على تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط، ولن تدخر جهدا لكي نعمل جنبا لجنب مع شركائنا في المغرب وفي أوروبا، على تعزيز السلم والاستقرار للنهوض بالتنمية والازدهار في هذه المنطقة. وتونس مصممة على القيام بدور نشط في المنطقة. ونحن نعمل على اعتماد نهج شامل منسق متعدد الأبعاد من جانبي حوض البحر المتوسط على حد سواء، وتعزيز الحوار والتعاون. وهذا النهج سيساعد على تعزيز شراكتنا في المنطقة في وجه تحديات مثل الإرهاب في كل صوره وأشكاله، والجريمة الدولية وإنتاج واستهلاك المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

ونأمل أن تمكننا الألفية الجديدة من إحراز تقدم صوب تعزيز السلم والأمن في عالم خال من الترسانات. وستواصل بلادي الاضطلاع بدورها في سبيل نزع السلاح. ووفد بلادي على استعداد للتعاون معكم، سيدي الرئيس، ومع الأعضاء الآخرين في اللجنة لكي ينجح عملنا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر الأمين العام وإدارة شؤون نزع السلاح، برئاسة السيد جايانتا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على الجهود التي يبذلانها بغية إحراز التقدم في أعمال مختلف هيئات نزع السلاح، بما فيها أعمال هذه اللجنة.

**السيد لاك** (استراليا) (تكلم بالإنكليزية): أرجو أولا، سيدي، أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على انتخابكم للمنصب الرفيع لرئاسة هذه اللجنة، وأتمنى لكم كل نجاح في اضطلاعكم بمسؤولياتكم. وأؤكد لكم تعاوني وتاييدي الكاملين لكم في مساعيكم. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين الذين يساعدونكم في مهامكم الضخمة.

وآخذ الكلمة بوصفي رئيس مؤتمر نزع السلاح، لكي أعرض تقريره (A/54/27) عن أعماله أثناء دورة عام ١٩٩٩.

كما يتضح من التقرير، فإن دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٩ لم تكن دورة مثمرة إذا قيست بمدى التقدم الذي أحرزته في معالجة البنود المدرجة في جدول أعمالها، رغم أن المؤتمر نظر على نحو جاد وموضوعي في المسائل الهامة للأمن ونزع السلاح. ورغم الجهود المتضافرة للرؤساء المتعاقبين طيلة الدورة، لم يكن من المستطاع التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج شامل ومتوازن للعمل، ولهذا، لم ينشئ المجلس، أو يعيد إنشاء، أية آلية من الآليات المدرجة في بنود جدول أعماله خلال دورة عام ١٩٩٩. وكانت هذه نتيجة محبطة للآمال.

ومع ذلك، ففي سياق المشاورات المكثفة حول برنامج العمل، جرى تقديم عدد من المقترحات من جانب الوفود، ومجموعات الوفود، فضلا عن الرؤساء المتعاقبين للمؤتمر. واحتوت هذه المقترحات على عناصر مشتركة عديدة تتعلق ببنود أعمال المؤتمر، منها إعادة إنشاء لجنتين مخصصتين.

وستتفاوض إحدى اللجنتين بشأن الترتيبات الدولية الفعالة التي تضمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها. أما اللجنة الثانية، فإنها، في إطار البند ١ من جدول أعمال المؤتمر، المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح"، سوف تتفاوض، على أساس تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية المتضمنة فيه، بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها بفعالية وعلى الصعيد الدولي، تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأدوات المتفجرة.

وكان هناك اتفاق عام أيضا على إعادة تعيين منسقين خاصين بشأن قضايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والشفافية فيما يتعلق بالأسلحة، وإعادة النظر في جدول أعمال المؤتمر، وتوسيع عضويته، وتحسين أساليب عمله ورفع كفاءته.

ورغم الاتفاق العريض على هذه الجوانب من برنامج العمل فإنه مما يدعو إلى الأسف أن الاختلافات بين الدول الأعضاء حول كيفية معالجة قضيتي نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي تسببت في نهاية المطاف في منع التوصل إلى اتفاق على برنامج شامل للعمل قبل اختتام دورته الأخيرة لعام ١٩٩٩. وكان السفير دمبري، ممثل الجزائر، قد قام بوصفه رئيسا للمؤتمر في شهري أيار/ مايو وحزيران/يونيه، بوضع مقترحين بشأن هاتين القضيتين المعلقتين، وقدمهما بوصفهما أساسا لما يمكن الاتفاق عليه. وكان هناك شعور على نطاق واسع بأن هذا العمل الذي اضطلع به السفير دمبري جعل المؤتمر أقرب إلى الاتفاق على برنامج للعمل، رغم أنه أصبح من الواضح ضرورة الاستمرار في المشاورات في محاولة للقضاء على الاختلافات حول هذين الموضوعين الهامين.

وخلال مشاوراتي أثناء دورة مؤتمر نزع السلاح، اتضح لي وجود مصالح جماعية قوية للدول الأعضاء في البدء في العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن أثناء دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٠. ويظهر هذا الاستنتاج في البيان الرئاسي الوارد في الفقرة ٣٨ من التقرير السنوي. ولهذا، اعتزم وفقا لهذا التقرير، أن أجري مشاورات، بالاشتراك مع السفير هارالد كريد، ممثل النمسا، الذي سيخلفني في رئاسة المؤتمر، أثناء الشهور الواقعة بين الدورتين، في محاولة لتحقيق هذا الهدف.

ورغم أن المؤتمر لم يجر أية مفاوضات موضوعية في هذه السنة. فإنني أعتقد أنه واصل العمل بوصفه محفلا جوهريا وفريدا لتبادل الآراء حول المواقف والاتجاهات البارزة إزاء تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتبادل الآراء حول القضايا الرئيسية، كتلك التي شهدها المؤتمر هذه السنة، قد يعتبر خطوة ضرورية في تحديد الأولويات الجديدة وفي التوصل إلى توافق الآراء المطلوب للبدء في إجراء المفاوضات.

ومن ناحية إيجابية، قرر المؤتمر في تطور هام في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، السماح بانضمام خمسة أعضاء جدد - إكوادور، وأيرلندا، وتونس، وكازاخستان، وماليزيا - فأصبح عدد أعضائه ٦٦ دولة. ومثّل اتخاذ هذا المقرر تنفيذ ما أوصى به في عام ١٩٩٨، السفير إروين هوفر، ممثل سويسرا، وقت أن كان المنسق الخاص المعني بتوسيع عضوية المؤتمر. وهذا المقرر، بالإضافة إلى مشاركة ٤٢ بلدا بصفة مراقب في أعمال المؤتمر، يدللان على استمرار أهمية المؤتمر بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد بشأن التفاوض حول نزع السلاح.

إن مؤتمر نزع السلاح مؤسسة قوية، لها سجل تاريخي حافل في التفاوض بشأن المعاهدات الهامة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. واعتقد أنه، بعد مرور هذه السنة التي اتسمت بالتحديات بالنسبة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، هناك حجة أقوى تؤيد الدور الرائد للمؤتمر في إعادة تأكيد قدرة النظام المتعدد الأطراف على تحقيق أهداف الأمن ونزع السلاح لنا جميعا.

وأود أن أحث أعضاء المؤتمر على أن يعملوا جاهدين - وأن يظهروا المرونة اللازمة وروح التوافق - في سبيل هذه الغاية ولمصلحة الجميع.

ولم يبق لي سوي الإعراب عن خالص امتناني للأمين العام للمؤتمر، السيد فلاديمير بيتروفسكي، ووكيل الأمين العام، السيد عبد القادر بن سماعيل، وفريقهم الصغير من الموظفين المتفانين، على ما قدموه من دعم قيم متواصل ومن مساعدة للمؤتمر.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أذكّر اللجنة بأن جميع المتكلمين يستحقون أن يستمع إليهم باحترام، ولذا فإني أحث الأعضاء على متابعة مفاوضاتهم الهامة خارج القاعة، أو قبل الجلسة أو بعدها.

**السيد بونتارو** (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أنضم إلى من سبقوني من المتكلمين في تهنئتكم وبقية أعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة مداولات اللجنة الأولى في دورة الجمعية العامة هذه. ونحن واثقون من أن مداولاتنا ستكلل بالنجاح بفضل قيادتكم الماهرة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام، السيد جايانثا دانابالا، على بيانه الافتتاحي الشامل.

لقد شدد الأمين العام في تقريره الأخير عن عمل المنظمة على أن:

> "الخفض المنتظم والتدريجي للأسلحة النووية، وصولا إلى تحقيق الهدف النهائي وهو إنهاؤها تماما، سيظل من المهام ذات الأولوية للمجتمع الدولي". (A/54/1، الفقرة ١١٩).

ووفدي شأنه شأن العديد من الوفود الأخرى يوافق تماما على هذا التأكيد. فما من شك في أنه يجب علينا ان نتابع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. والمبادئ والأهداف التي حددتها معاهدة عدم الانتشار النووي يجب الوفاء بها. وسيكون من مهام المجتمع الدولي ذات الأولوية أن ينجح في تنفيذ مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي، المزمع عقده في سنة ٢٠٠٠.

ومن هذا المنظور، تدعو جمهورية مولدوفا إلى تجاوز مرحلة الجمود في المفاوضات بشأن المعاهدات ذات الصلة التي تدعم عدم الانتشار النووي، واتخاذ مواقف بناءة على نحو أكثر في داخل مؤتمر نزع السلاح. وهذا من شأنه، في رأينا، أن يهيئ مقدمة مؤاتية للاضطلاع بعملية لنزع السلاح تكون أكثر فعالية، من شأنها أن تفضي إلى اعتماد تدابير قابلة للتنفيذ وللتحقق منها لنزع السلاح النووي في المستقبل.

والمزيد من التقدم تجاه دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة زيادة خفض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (ستارت - ٢) حيز النفاذ، وكذلك البدء في مفاوضات بناءة تهدف إلى وضع معاهدة لحظر المزيد من إنتاج المواد الانشطارية، هي في نظرنا من العناصر الأساسية في سبيل تحقيق هذه الغاية. وفي هذا السياق، ترحب جمهورية مولدوفا بالبيانين اللذين أدلى بهما في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، واللذين وافقت فيهما الدولتان على البدء في مناقشات حول معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية الثالثة (ستارت - ٣).

وتشعر جمهورية ملدوفا ببالغ القلق من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تتمخض عن الفوائد المرجوة بعد ثلاث سنوات من اعتمادها، وواجهت تحديا لروح المعاهدة وأهدافها بسبب التجارب النووية التي أجرتها بعض الدول. ويحدونا الأمل في ألا يذكر مؤتمر فيينا الذي عقد مؤخرا لتيسير دخول معاهد الحظر الشامل حيز النفاذ، في وقت لاحق، باعتباره ممارسة متعددة الأطراف غير ذات جدوى، وأن يساعد حقا في الإسراع بعملية التصديق.

لقد وافقت الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، في قرارها المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، الذي اتخذته في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها المعقود في نيويورك في أيار/مايو ١٩٩٥، على السعي إلى البدء مباشرة في إجراء

المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية واختتام تلك المفاوضات. ولكن على الرغم من الدعم الدولي الواسع لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن المفاوضات الرسمية بشأن الوقف لم تبدأ بعد في مؤتمر نزع السلاح. وتتوقع جمهورية مولدوفا من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تضاعف جهودها من أجل إعادة انطلاق المفاوضات بشأن معاهدة الوقف قبل بداية الدورة المقبلة.

وفي سياق عدم الانتشار، نرحب بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم ونؤيدها، مدركين أنها أدوات تكميلية هامة لمعاهدة عدم الانتشار. وهذه المناطق يمكن بلا شك أن تيسر بصورة كبيرة تحقيق الهدف العام المتمثل في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، أشيد بالعمل الهام الذي أحرزته هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩، والتي تم التوصل فيها إلى توافق الآراء، في جملة أمور، بشأن مبادئ إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل بحرية إلي اتفاق بشأنها بين دول المنطقة المعنية.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي اصبحت الآن سارية المفعول منذ ٢٦ شهرا، يسرنا أن نلاحظ أن العديد من الدول الأطراف، في سبيل الوفاء بمعظم واجباتها، قد قدمت بالفعل إعلاناتها المتعلقة بالمرافق العاملة في مجال الأسلحة الكيميائية والأنشطة الكيميائية المدنية، وفتحتها للتفتيش. وهذه خطوات هامة للتنفيذ، بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونظام التحقق المنشأ بموجب الاتفاقية. ولكن سيكون من الصعب تحقيق الأهداف بدون أن تمتثل للاتفاقية جميع الدول ذات القدرة على إنتاج هذه الأسلحة.

وبينما نشدد على الحاجة الحتمية إلى ضمان الامتثال العام لجميع الاتفاقات المتصلة بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل، يجب أيضا أن نأخذ في الاعتبار الشواغل التي أعرب عنها عدد من الدول إزاء الجوانب المالية للتصديق.

وعلينا أن ندرك أن تنفيذ هذه الاتفاقيات والمعاهدات جميعا بالكامل يتكلف الكثير، كما يمكن أن يصبح عبئا ثقيلا على بعض البلدان النامية، وكذلك على بعض الدول الحديثة الاستقلال التي تواجه مشكلات مالية صعبة. ولذلك ينبغي البحث بالتفصيل في اتخاذ نهج مناسبة لمعالجة هذه المخاوف على وجه التحديد، لكي لا تتوانى تلك الدول التي لديها استعداد من الناحية السياسية عن التصديق على تلك المعاهدات والاتفاقيات، وبذلك لا تتعرض عملية تنفيذها للخطر.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن جمهورية مولدوفا تؤيد جميع التدابير التي تسهم في إيجاد قدر أكبر من الشفافية وبناء الثقة بين الدول. ومن شأن زيادة الشفافية تخفيف شكوك الدول في بعضها البعض، وتحسين الإنذار المبكر وردع الأعمال التي تتسم بالأنانية واللامسؤولية. ومن هذا المنظور، سيتخذ بلدي الخطوات المناسبة لتوفير البيانات في الوقت المحدد وعلى نحو منتظم بشأن تصدير واستيراد الأسلحة التقليدية المشمولة بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. كما أننا نؤكد على أهمية توسيع نطاق إجراءات السجل لكي تشمل أنواعا أخرى من الأسلحة.

وكانت موافقة الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٨ على مدونة سلوك متطورة خطوة إيجابية، فهذه المدونة تكفل إجراء مقارنة سنوية وتحديثا لأنماط السياسات المتبعة في المجالات الحساسة المتعلقة بتصدير الأسلحة. وفي اعتقادنا أن هذه المبادرة الجديرة بالثناء ينبغي أن تلهمنا جميعا، وأن تشجع البلدان المصدرة للأسلحة، بصفة خاصة، على أن تقتدي في مسلكها بهذا الأسلوب.

وتركز معظم الجهود المبذولة لتحديد الأسلحة على أسلحة الدمار الشامل وعلى الأسلحة التقليدية الثقيلة، ولكن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة صممت للاستعمال الحربي أيضا، وكذلك الحال بالنسبة للألغام الأرضية، وهي مسؤولة عن موت وجرح آلاف الأبرياء في الصراعات المسلحة الجارية في جميع أنحاء العالم، ومنهم النساء والأطفال. ونحن نشارك الرأي القائل بأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو أحد الأعراض الكثيرة لزيادة الصراعات بين الدول منذ نهاية الحرب الباردة. وقد أدى الإفراط في تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلهما بطريقة غير مشروعة، إلى تفاقم الصراعات الداخلية، وإلى تعقيد بناء السلام وتقويض اتفاقات السلام في كثير من البلدان، بما فيها بلدي.

وتسرق مخزونات هذه الأسلحة، في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان المتضررة من الحركات الانفصالية، لاستعمالها من قبل الجماعات شبه العسكرية أو تُباع جنبا إلى جنب مع الأسلحة المُنتجة بطريقة غير مشروعة في مناطق الصراع الأخرى. وهذه الظاهرة هي سمة مميزة لإقليم ترانسدنستريان بجمهورية مولدوفا، الذي يسيطر عليه نظام انفصالي. وقد أصبح هذا الإقليم مفرطا في طابعه العسكري. وفي السنوات الأخيرة، سُجل إنتاج غير مشروع لأنواع مختلفة من الأسلحة في هذا الإقليم، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية المضادة للأفراد. وعن طريق بلدان ثالثة معينة، وصلت هذه الأنواع من الأسلحة، إلى مناطق أخرى للصراع، حيث دعمت الجماعات الإرهابية والإجرامية، فضلا عن الحركات الانفصالية.

وفي الوقت ذاته، كُدست في المنطقة كميات ضخمة من الأسلحة، سواء المسجلة منها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا أو غير المسجلة فيها، ومعدات محدودة، تمتلكها القوات الأجنبية المتمركزة هناك. وقد سجلت أيضا حالات "لتسريب" أسلحة من هذه المخزونات للمنظمات الانفصالية غير المشروعة ولذلك فمن المهم للغاية اتخاذ تدابير تستهدف تدمير الأسلحة غير القابلة للنقل وسحب الترسانات العسكرية الأجنبية والقوات الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتناننا للمساعدات المالية المقدمة من عدد من الدول، منها الولايات المتحدة الأمريكية، لغرض إزالة الأسلحة والذخائر التي أشرت إليها أو سحبها، وهذا ما جعل بلدي شديد الاهتمام بالنهوض بعملية تدمير المخزونات المفرطة وكبح النقل غير المشروع للأسلحة، ولا سيما في مناطق الصراع وفي الفترات التي تعقب انتهاء الصراع. وتقتضي أبعاد التهديد الذي تنطوي عليه الأسلحة الصغيرة منا أن نعمل على مستوى عالمي. ومطروح علينا في هذه الدورة اقتراح بعقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بجميع جوانبه. وعلينا أن نتفق على عقد هذا المؤتمر وأن نخصص له جدول أعمال واسعا وشاملا.

وتشارك حكومتي مشاركة تامة في التطلع إلى فرض حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد وترحب بسريان اتفاقية أوتاوا، كما ترحب بالنتائج التي توصل إليها المؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في مابوتو. وسندعم جميع الجهود الرامية لتحقيق التطبيق العالمي لهذه الاتفاقية. وما برحت مشاركة جميع الدول مشاركة تامة في جميع أنظمة نزع السلاح بما في ذلك الدول الكبرى، والامتثال الكامل لتلك الأنظمة، هو أولا وأخيرا، الشرط الضروري لفعالية جميع أنظمة نزع السلاح.

وتشكل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا معلما هاما من معالم الأمن والاستقرار بالنسبة لجمهورية مولدوفا. وقد أصبحت المعاهدة، منذ استهلالها، تشكل عملية للحوار المتصل بشأن المشاغل الأمنية للمشاركين فيها ومسرحا لذلك الحوار. وفي السنوات الأخيرة، دخلت الدول الأطراف في عملية تفاوضية، بهدف ضمان فعالية المعاهدة على المدى البعيد، من خلال مواكبتها للحقائق الأمنية الجديدة في أوروبا.

وفي آذار/ مارس ١٩٩٩، وافق الفريق الاستشاري المشترك للمعاهدة على حلول بالنسبة لبعض من أقسى مشاكل التكيف التي تواجه المعاهدة. ومن بين العناصر المتفق عليها، ضمن جملة أمور، والتي تعلق عليها جمهورية مولدوفا أهمية كبرى، نقطة تعزز من جديد حق الدول الأطراف في أن تقرر ما إذا كانت ستسمح بوجود للقوات المسلحة الأجنبية على أراضيها، من خلال عناصر الهيكل الجديد للمعاهدة المتعلقة بالقيود والمرونة. وهناك بعض المسائل لم تحسم بعد. وفي عملية المواكبة، نرى أنه يتعين أخذ مصالح جميع البلدان المشتركة في المفاوضات في الاعتبار بغية تمكينها من التوقيع على المعاهدة بعد تعديلها. ونأمل أن تتوصل الدول الأطراف إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المتبقية، وبذلك تضمن التوقيع على معاهدة منقحة للقوات المسلحة التقليدية في أوروبا في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في اسطنبول.

وفي الختام، نتقدم بأحر تهانينا إلى إكوادور وأيرلندا وتونس وكازاخستان وماليزيا على قبولها أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، ونأمل في أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح قرارات مماثلة في المستقبل، ومن ثم يمكّن بلدانا مرشحة أخرى من أن تدلي بدلوها في قضايا الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

**السيد أوسوبوف** (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم يا سيدي على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، التي تتسم بأهمية حاسمة فيما يتصل بالجهود التعاونية التي تبذلها الدول التي تنشد بناء عالم أكثر أمنا وسلاما. ووفدي يؤيدكم تأييدا كاملا في أثناء

فترة عملكم في هذه الدورة الرابعة والخمسين. ونود أيضا أن نعرب عن الشكر لسلفكم على عمله الممتاز الذي قام به في السنة الماضية.

لقد أبرزت أحداث السنة الماضية أهمية عمل هذه اللجنة. وعلى الرغم من أننا بذلنا أفضل الجهود، فقد شهدنا نكسات مؤسفة في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف وعدم الانتشار. وفي هذا الضوء، ومع علمنا بما حققه النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي أن نعترف مع الأسف بأن التوقعات الكبيرة المبدئية التي أعقبت مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة لم تنفذ، على أحسن الأحوال، إلا بصورة جزئية. ويمثل اكتمال المفاوضات في عام ١٩٩٦ بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أكبر تقدم ملحوظ أحرز في مجال نزع السلاح، ولكن رفض مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة للمعاهدة قد أثار شكوكا خطيرة حول دخول هذا الاتفاق الهام المتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح حيز النفاذ في المستقبل.

ويشعر وفدي بالقلق أيضا إزاء الآثار المترتبة على التعجيل بتطوير الأجهزة الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية في بعض البلدان، مما قد يؤدي إلى جولة جديدة من سباق التسلح. ولاحظنا أيضا، مع الأسف، أن عملية نزع السلاح النووي ظلت معطلة في عام ١٩٩٩. ولم تدخل بعد معاهدة ستارت - ٢ حيز النفاذ. ويود وفدي أن يحث مرة أخرى على المصادقة بسرعة على ستارت - ٢ وإنجاز معاهدة ستارت - ٣ على جناح السرعة.

وتثير التحديات المتعددة التي تواجه النظام الدولي لعدم الانتشار شكوكا حول المؤتمر الخامس لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في سنة ٢٠٠٠. فالنتيجة غير مؤكدة إلى حد كبير. ويرحب وفدي باعتماد اللجنة التحضيرية لوثيقة ختامية في دورتها لعام ١٩٩٩، ولكن وفدي يعرب عن أسفه لأن تلك الوثيقة لا تعكس أي تقدم بشأن القضايا الموضوعية.

ولسوء الحظ، لا يتهدد الأمن الدولي فقط بانتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا تنحصر الآثار الضارة المترتبة على النزاعات المسلحة، بما في ذلك الإرهاب الدولي، وتهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة - داخل الحدود الوطنية فقط. ولقد انتشرت بالفعل داخل المنطقة الجنوبية في بلدي. وحاول المحاربون المدنيون المتطرفون بما لديهم من خبرة نتيجة مشاركتهم في الحرب الأهلية في أفغانستان وطاجيكستان، فرض آرائهم بالعنف عن طريق أخذ الرهائن، لتهديد أمن آسيا الوسطى وسيادة دول المنطقة. واتخذت قيرغيزستان، بالتعاون الوثيق مع كازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان وروسيا التدابير الضرورية لمنع تلك المحاولات. ويعزى إلى تلك الجهود مغادرة آخر مجموعات المحاربين أراضي جمهورية قيرغيزستان بالأمس.

ومرة أخرى تؤكد جمهورية قيرغيزستان شجبها للإرهاب الدولي، وتطالب باتخاذ خطوات إضافية في هذه الدورة لتعزيز التعاون الدولي ومن أجل الكفاح ضد الإرهاب الدولي. وفي هذا السياق، تقدر قيرغيزستان إلى حد كبير دعم وتضامن الدول الأعضاء في المؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا، اللذين أعربت عنهما تلك الدول في اجتماعها الوزاري المعقود في الماتي في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ لحكومة قيرغيزستان.

ومن الضروري أيضا الإشارة بصفة خاصة إلى التفاعل والتعاون في إطار مجموعة شنغهاي الخمس: كازاخستان والصين وروسيا وقيرغيزستان وطاجيكستان، ونعتبر أن اجتماع رؤساء الدول الأعضاء في مجموعة شنغهاي الخمس، المعقود في بيشكك عاصمة قيرغيزستان في آب/أغسطس ١٩٩٩، خطوة إيجابية ساهمت إلى حد كبير في تعزيز الأمن الإقليمي المشترك والأمن العالمي.

وبسبب تلك الأحداث التي وقعت في الجزء الجنوبي من بلدي، يوافق وفدي بترحاب على الخطوات التي اتخذتها هذه الهيئة لوضع قيود على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ويتعهد بتأييد اتخاذ المزيد من التدابير في الدورة المقبلة لمكافحة هذا التهديد الخطير للأمن الدولي.

وتواصل قيرغيزستان مشاركتها بنشاط في جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وأبرزت التطورات الأخيرة أهمية النهج الإقليمية لنزع السلاح وعدم الانتشار، التي بمقتضاها يتمكن أعضاء المجتمع الدولي من تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات خطيرة لفعاليته ونزاهته.

وتسترعي جمهورية قيرغيزستان الانتباه بصفة خاصة إلى العمل المستمر، تحت رعاية الأمم المتحدة، الذي يقوم به الفريق العامل المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ويمثل اجتماع هذا الفريق في بيشكك في تموز/يوليه ١٩٩٨ مرحلة هامة في تنفيذ هذه المبادرة. وأسفر هذا الاجتماع عن إعداد العمل الأساسي القانوني لمعاهدة في المستقبل. وأحرز الفريق العامل في دورته الأخيرة، المعقودة في سابورو، اليابان، في شهر تشرين الأول/أكتوبر، تقدما هاما بصدد صياغة نص المعاهدة. ونأمل بإخلاص في اكتمال إعداد النص في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن حكومة قيرغيزستان قد عرضت بالفعل استضافة مراسم التوقيع على المعاهدة في المستقبل على شاطئ بحيرة أسيك - كول، الواقعة على جبال قيرغيزستان ذات الجمال البارع.

ويعرب وفدي عن تقديره للدعم والمساعدة اللذين يقدمهما بسخاء السيد جايانثا دانابالا، مدير إدارة شؤون نزع السلاح ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، من أجل تعزيز هذه المبادرة.

واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالمركز الإقليمي على إنجازاته التي حققها في إذكاء الوعي بمسائل الأمن ونزع السلاح في المنطقة ولأعبر عن التأييد للأنشطة المتعددة الجوانب التي يضطلع بها المركز.

وإننا نرحب باستمرار بالمساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية والدول المهتمة، ونحن نواصل المضي قدما بهذه العملية. وكذلك يناشد وفد بلدي البلدان الواقعة في مناطق أخرى أن تشارك في مبادرات مماثلة من أجل بناء الثقة على الصعيد الإقليمي ونزع السلاح النووي العالمي في نهاية المطاف.

وتعتقد جمهورية قيرغيزستان اعتقادا راسخا بأن التنمية الاقتصادية في الألفية الجديدة، وليس الإنفاق العسكري، هي المقياس الحقيقي للإنجازات الوطنية. وضرورة تحقيق هذا الانتقال في بلدان مثل بلدي، التي تشكل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا الانتقال فيها عقبات خطيرة في وجه التنمية الوطنية، هي ضرورة واضحة للعيان. ولهذا السبب، فإننا نعترف بالأهمية المتزايدة للجنة الأولى ودورها في جهودنا الرامية إلى إقامة بيئة دولية جديدة تؤدي إلى تحقيق السلام والازدهار. ويتعهد وفد بلدي بتقديم دعمه الكامل لضمان أن تؤدي مداولاتنا إلى اتخاذ خطوات بناءة.

**السيدة أغيار** (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة. وإنني أتمنى لكم ولأعضاء المكتب الآخرين كل نجاح، وأؤكد لكم بأن بإمكانكم التعويل على تعاون وتأييد وفد بلدي.

لقد أسفرت نهاية الحرب الباردة عن تغير النهج التقليدي إزاء مفهوم الأمن ونزع السلاح. وقد شهدت الساحة الدولية تغيرات مطردة في سنوات التسعينات. ولم يعد الأساس الذي استندت إليه السياسات الأمنية في الماضي يتناسب مع واقع أيامنا هذه.

فمع عالم بلغ عدد سكانه ستة بلايين نسمة، فإن التحديات الكبرى لأمن العديد من الدول تتضمن مخاطر غير عسكرية. وهناك العديد من العناصر التي قد تشكل تحديا لأمن دولة معينة ومواطنيها: فهناك الإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات، والأنشطة الإجرامية عبر الحدود، وتناقص الأمن المدني، والاتجار بالأسلحة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وذلك من جملة أمور أخرى. وهذه هي التهديدات الجديدة المحتملة للسلم والاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلدان منطقة البحر الكاريبي والدول الجزرية الأخرى تواجه ظاهرة وقوع كوارث طبيعية يمكن أن تشكل أيضا تهديدا لبقائها.

فخصائص كل منطقة تحدد تصوراتها لما يمكن أن يشكل تهديدا لأمنها. ولهذا فإن العوامل الخارجية التي يمكن أن تشكل تهديدا خطيرا لبعضها، يمكن أن تكون غير ذات أهمية بالنسبة لغيرها. ولذا، يعتقد وفد بلدي أن الشواغل والتهديدات غير العسكرية التي تواجه العديد من البلدان تستحق اتباع نهج مختلف عن ذلك النهج الذي سارت عليه المذاهب الأمنية التقليدية.

ومن بين التحديات التي نواجهها اليوم تلك المتمثلة في الحد من الأثر السلبي الهائل الناجم عن إنتاج وتوزيع جميع أنواع الأسلحة. ولكن يجب علينا أيضا أن نعترف بأن تلك الأسلحة ما كان يمكن أن تستخدم لو لم تكن سائدة ظروف التوتر وانعدام الثقة، المنبثقة عن الفقر المدقع.

وفي إطار منطقة البحر الكاريبي، لا يوجد أدنى شك في أن لدولنا الجزرية أسبابها الموضوعية التي تجعلها تشعر بأنها أكثر ضعفا من غيرها - ومن هذه العوامل الاتجار بالمخدرات، والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، وتجارة الأسلحة، والكوارث الطبيعية والتغيرات البيئية. واقتصاد العديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي، ذات المساحة الصغيرة، يعتمد إلى حد كبير على التجارة الخارجية والسياحة. وفي العديد من الحالات يعتمد الاقتصاد على إنتاج سلعة أساسية واحدة أو سلعتين، تعتمد عليها غالبية القوى العاملة. وأي تغير في أسعار إحدى سلع التصدير أو وقف التسهيلات المتعلقة بالتعريفة الجمركية يمكن أن يؤدي إلى اختلال اقتصادي كبير.

ومن حيث الآثار المدمرة، يمكن أن يقال الشيء نفسه عن تسديد الدين الخارجي الذي لا ينتهي، ووصول أحد الأنواء، وثوران أحد البراكين، أو اندفاع أمواج المد. ومع أنه قد يبدو من غير المتعارف عليه إلى حد ما أن نتكلم عن مواضيع اقتصادية وكوارث طبيعية في اللجنة الأولى، إلا أن ذلك يُعد من غير شك علامة من علامات الأزمنة الحديثة. فكيف يمكن لنا أن نحرم بلدا، أو مجموعة من البلدان، من حقها المشروع في أن تعتبر نشوء هذه الحالات تهديدا لأمنها القومي، سواء كانت من صنع الإنسان أو من صنع الطبيعية، وتهديدا لبقاء حياة شعبها في ظروف مناسبة؟

ويفهم وفد الجمهورية الدومينيكية أن هذه التهديدات بالنسبة لهذه الدول ذات أهمية حاسمة بالنسبة لوجودها كدول مستقلة. ولذا فإننا نعتقد أن من الضروري تهيئة الظروف لعقد مداولة تتصل بتحديد معايير جديدة للأمن الدولي، ونود أن نوضح بجلاء تام أننا لا نتجاهل الأهداف التي يُعلن عنها بصورة دورية في هذا المحفل: وهي إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، سواء كانت هذه الأسلحة لأغراض الردع أم لا؛ وتوسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية والتجارب النووية؛ وفرض حظر فعال على إنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية أو البكتريولوجية، والرقابة الفعالة على الاتجار بالأسلحة الخفيفة الخطرة جدا؛ والقضاء على الألغام المضادة للأفراد.

والعديد من الدول الجزرية الصغيرة يعتمد على الزراعة وصيد السمك والسياحة في كسب رزق سكانها، ولذا فإنها تعتمد على نظمها الإيكولوجية الهشة. ولهذا فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء نقل النفايات النووية في منطقة البحر الكاريبي، مما يشكل تهديدا هائلا لنظما الإيكولوجية الهشة وبالتالي فإن ذلك يهدد أمن الدول الجزرية. وكما سبق وأشار ممثل شيلي، يجب علينا أن نعزز آليات الرقابة لحمايتنا من وقوع الأحداث غير المتوقعة المتصلة بالملاحة. ويكتسي ذلك طابعا أكبر من الإلحاح إذ أن الذين يعانون منا هم من البلدان الصغيرة عادة، وهي بلدان تفتقر إلى الموارد اللازمة لمواجهة الأزمات التي تولدها الأطراف الثالثة والتكنولوجيات التي لا نستطيع السيطرة عليها.

إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، لارتباطه بسلسلة الإجرام التي ينتجها، لا يفسد المجتمع ويضعف القيم الديمقراطية وإحساس التضامن في المجتمع وحسب، وإنما يمثل أيضا عقبة هائلة أمام السياحة التي تمثل إحدى الصناعات الأكثر ازدهارا في منطقة البحار الكاريبي. ومن ثم فقد سررنا وتشجعنا بأنه قد أحرز تقدم في هذه المسألة على الصعيد الإقليمي، عن طريق اللجنة الأمنية لنصف الكرة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات بالتنسيق مع الحكومات الوطنية، لتشجيع برامج الدعم في المجالات التالية: التواصل مع الوكالات الوطنية لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات؛ ووضع نظام توثيق للحد من عمليات الشحن التجاري للأسلحة النارية، وتدريب الأفراد المتخصصين لمعالجة مسيئي استعمال المخدرات.

ورغم مرور ثلاث عقود منذ انتهاء المفاوضات بشأن نص معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد لاحظنا عبر السنوات أن الخاصية البشرية والسياسية التي حافظت على سريان مفعول معاهدة تلاتيلولكو في منطقتنا هي القدرة الكبيرة لحكوماتنا على التكيف مع الظروف الجديدة. والتعديلات التي أدخلت على بعض موادها الرئيسية والبروتوكولات الإضافية تعطي أمثلة واضحة على ذلك. وهذه القدرة على استعراض ما تم التفاوض بشأنه والتنازل عند اللزوم واستيفاء الاتفاقات سعيا وراء هدف مشترك مكنت ما بين ٣٢ و ٣٣ من الدول الموقعة على المعاهدة.

ويشير وفد الجمهورية الدومينيكية إلى خصال المثابرة والابتكار والقدرة على التكيف هذه لأننا نؤمن بأنها اليوم، مثلما كان الحال قبل ٣٠ سنة، تمثل عناصر لا

غنى عنها للاختتام الناجح للجهود الرامية إلى استغلال البيئة الدولية التي أوجدها انتهاء الحرب الباردة، وللاستفادة من ثمار معاهدة تلاتيلولكو لإنشاء مختلف المساحات الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية - وذلك هدف عززته المبادئ التوجيهية الجديدة التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح.

وفي عام ١٩٩١ أعربت بلدان أمريكا الوسطى للمرة الأولى عن رغبتها في أن تدعمها المنظمات الإقليمية والدولية في إبطال فاعلية الألغام الأرضية التي زرعت خلال الصراع الذي عانته المنطقة وفي تدمير تلك الألغام. وبمساعدة تلك المنظمات، تمكنت بلدان أمريكا الوسطى من بلوغ أهداف التحرر من هذه الألغام في أسرع وقت ممكن.

وفي هذا الصدد يمكننا أن نعلن بفخر أن المنطقة قد سبقت غيرها في العملية الطويلة المتمثلة في التحرر من أسلحة الحرب هذه. ويسعدنا أيضا أن نؤكد أن ٣٣ دولة من منطقتنا قد وقعت على اتفاقية أوتاوا، وأن من بين الـ ٥٨ دولة التي صادقت عليها حتى الآن هناك ١٤ دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونحن نحث جميع بلدان المجتمع الدولي على الانضمام إلى هذا الصك القانوني الدولي الهام، حيث أننا نعتبره صكا أساسيا وعميق التأثير ذا بعد إنساني خاص.

وفيما يتعلق بالشفافية في الحصول على الأسلحة التقليدية، يجدر بنا أن نشيد بالدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة بإنشاء سجل الأسلحة. ولا يزال يحدونا الأمل، رغم أن السجل طوعي تماما ويصور على أساس سنوي، في أن يصبح في المستقبل صكا دوليا ملزما، كما في حالة منطقتنا فيما يتعلق باتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازات الأسلحة التقليدية.

وكما أقر بذلك فإن السلام ليس مجرد غياب الحرب. إنه أيضا التكافل والتعاون لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومراقبة الأسلحة والحد منها والنهوض بحقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وحماية البيئة وتحسين جودة الحياة للجميع، عن طريق توزيع أكثر إنصافا للثروة التي نستمدها من الطبيعة ومن ذكائنا الذي نملكه. وهذه العناصر كلها لا غنى عنها لإقامة مجتمعات ديمقراطية وأكثر سلاما وسلامة.

**السيد كاستيون دوارتي** (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): إنني إذ أتكلم أول مرة، سيدي، اسمحوا لي بأن أهنئكم على انتخابكم الذي تستحقونه. وأود أن أقدم لكم دعم وفد بلدي في الاضطلاع بولايتكم الهامة. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ويرغب وفد بلدي أيضا أن يثني على الأمانة العامة بسبب جودة التقارير المختلفة التي وفرتها عن جوانب مختلفة من الموضوع الذي نناقشه. إن المضامين الثرية التي تتضمنها ستجعل عمل اللجنة أسهل.

ونيكاراغوا هي إحدى الدول الموقعة على معاهدة تلاتيلولكو التي تضمن جعل دول أمريكا اللاتينية منطقة لا نووية إلا للأغراض السلمية. وعلى أساس موقفنا المناهض للأسلحة النووية، يقلقنا أن مؤتمر نزع السلاح، على الرغم من وجوه النجاح الذي حققه، لم يتمكن من تحقيق جميع أهدافه.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فلا يزال العالم مفتقرا إلى الأمن، ولا تزال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل تزداد انتشارا. وتتباطأ الدول الحائزة للأسلحة النووية في القيام بتفكيك منشآتها على الرغم من انخفاض مستوى التوترات الدولية. إن الافتقار إلى الإجماع في المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وضعف الاتفاقيات التي تتحكم بأسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل قد زادا من الخوف على الصعيد العالمي. إن الأسلحة النووية، على الرغم من أنها دون خلاف مصدر من مصادر القوة الكبيرة، لا تزيد الأمن أو الحماية لأي بلد. بل إن أساس السلام والأمن الدوليين هو تنفيذ المعاهدات التي تحظر هذه الأسلحة.

وتشاطر نيكاراغوا أهداف الأمم المتحدة في جهودها لتحقيق نزع السلاح العام. ونحن نؤيد اتخاذ تدابير ملزمة لتوفير ضمانات للدول غير النووية، حتى لا تكون عرضة لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونؤيد المبادرات الرامية إلى إنشاء آليات دولية للتقليل التدريجي من الأسلحة النووية، ابتغاء إزالتها السريعة والتامة، التي ينبغي أن تكون هدف البشرية الأول خلال الألفية القادمة.

ونشاطر أيضا رأي محكمة العدل الدولية في أن الدول يجب أن تجري مفاوضات بحسن نية لتحقيق نزع السلاح النووي، بجميع جوانبه، في وجود رقابة صارمة فعالة.

ونؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم. وفي يوم ما سنعيش على كوكب خال من الأسلحة النووية. وترى حكومة بلدي أن توصيات محفل طوكيو إيجابية جدا.

وبالإضافة إلى الخطر النووي، يشكل الاتجار المستمر بأنواع أخرى من الأسلحة تهديدا لأمن الدول الداخلي والخارجي. وقد يكون التهديد أقل ولكنه اكتسب أبعادا جديدة وأصبح أشد إلحاحا منذ نهاية الحرب الباردة. وفي مناطق كثيرة من العالم تقتل الأسلحة الصغيرة أناسا أكثر وتسبب معاناة أكبر من المعاناة التي تسببها أي أسلحة أخرى. لقد أصبح استعمالها سمة مميزة للصراعات الداخلية في العقود الأخيرة.

وثمة أعداد هائلة من هذه الأسلحة ما زالت بين أيدي المقاتلين السابقين، وهناك خطر وقوعها بين أيدي المجرمين. وهذه الأسلحة الصغيرة لها صفات تجعلها مثالية للاستعمال في الصراعات الداخلية وفي الأعمال التي تقوم بها المجموعات الإرهابية ومجموعات الثوار والجنود غير النظاميين. فهي أسلحة قاتلة، يسهل حملها وإخفاؤها، ويمكن استعمالها دون قسط كبير من التدريب. والإتجار بهذه الأسلحة وتداولها ليسا مصدر عدم أمان فحسب، بل يعوقان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان المتضررة، ولا سيما البلدان النامية.

وبما أن مشكلة تجارة الأسلحة الصغيرة تنشأ خاصة في البلدان النامية، فإن حكومتي تؤيد العمل الذي يقوم به فريق الخبراء الذي عينه الأمين العام لدراسة مشكلة الأسلحة الصغيرة ولتقديم التوصيات. ونحن نؤيد كذلك عقد مؤتمر بشأن تجارة الأسلحة على نحو غير مشروع بجميع جوانبها في موعد لا يتعدى عام ٢٠٠١، على أمل أن يتوصل إلى حل عالمي لهذه المشكلة. ومع ذلك، فإن التدابير الإقليمية أو الدولية التي قد نتخذها لن تكون حقا فعالة ما لم تتخذ الدول تدابير داخلية فعالة لمراقبة إنتاج هذه الأسلحة وبيعها ونقلها. فالأمن الداخلي والدولي يتطلب من كل دولة أن تكون لديها الإرادة السياسية كي تفعل ذلك.

وفي نهاية الحرب الأهلية التي دارت رحاها في نيكاراغوا على مدى عقد من الزمن، ظلت كميات هائلة من الأسلحة الصغيرة بين أيدي المقاتلين السابقين من كلا الطرفين. وهذا يبعث على الخوف في أنحاء من البلاد بسبب الزيادة الكبيرة الحاصلة في أعمال العنف والإجرام. وبمساعدة من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والمنظمات غير الحكومية، عملنا على تنظيم عدة برامج ومشاريع للتنمية الاقتصادية بهدف إيجاد حل للمشكلة عن طريق إعادة دمج معظم المقاتلين السابقين في الحياة المدنية.

والتجربة التي عاشتها نيكاراغوا، فضلا عن التجارب التي عاشتها غواتيمالا والسلفادور وهندوراس وكولومبيا، كانت موضع دراسة في حلقة عمل تتعلق بالقضاء على الأسلحة وإدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني. وحلقة العمل هذه نظمتها الأمم المتحدة في مدينة غواتيمالا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وكان هدف حلقة العمل كفالة عدم تبديد تجربة هذه البلدان في الميدان، ومساعدة الأمين العام في استجابته لاحتياجات الدول الأخرى التي تواجه حالات مشابهة وتتطلب المساعدة في القضاء على الأسلحة وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم.

وتدرك حكومتي إدراكا جيدا ما يسببه الاستعمال غير المسؤول والعشوائي للألغام المضادة للأشخاص من معاناة وموت، لأن العديد من مواطنينا ومزارعينا ونسائنا وأطفالنا قُتلوا أو أصبحوا معاقين بفعل انفجار الألغام في أراضينا. لذلك، نرحب بدخول اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأشخاص وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ بتاريخ ١ آذار/مارس، وهي الاتفاقية التي تلتزم الدول الأعضاء بموجبها بتدمير جميع الألغام لمضادة للأشخاص وفقا لقوانينها أو تحت إشرافها في غضون أربع سنوات.

وقد أحيط علما الاجتماع الأول الذي عقدته الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا في مابوتو، موزامبيق، في الفترة من ٣ إلى ٧ أيار/ مايو، بأن نيكاراغوا هي أول الموقعين الذين أنشأوا لجنة وطنية لنزع الألغام وتنفيذ خطة وطنية للقضاء على هذه الأسلحة. وبدأ الجيش النيكاراغوي في نيسان/أبريل ١٩٩٩ بتنفيذ برنامج لتدمير الألغام في مستودعاته بالقضاء على أول ٥ ٠٠٠ جهاز منها. وهذا جزء من برنامج وطني لنزع الألغام تقوم بموجبه وحدات نزع الألغام بإزالة الألغام التي زرعت في أراضينا خلال الصراع المسلح الذي دارت رحاه في الثمانينات.

ولقد عملت بلادي على دعم الحركة العالمية لنزع السلاح بتخفيض عدد أفراد جيشها من ١٠٠ ٠٠٠ جندي

في بداية التسعينات إلى حوالي ٠٠٠ ١٤ جندي اليوم. ونتيجة لذلك، حصل تراجع كبير في الميزانية العسكرية لصالح مشاريع التنمية الاجتماعية. وهذا الجيش يقوم الآن، بعد تخفيض عدده، بأعمال مدنية لمساعدة أكثر أفراد شعبنا حرمانا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بجيش نيكاراغوا على الجهود الحميدة التي بذلها من أجل الإنعاش وإعادة الإعمار ومن أجل إصلاح الأضرار الهائلة التي لحقت بالهيكل الأساسي لبلدنا بفعل إعصار ميتش الذي حصل قبل عام بالتحديد.

**السيد جوكونيا** (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلادي أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم لترؤس مداولات هذه اللجنة الهامة. وإنني على ثقة بإحراز تقدم كبير تحت قيادتكم الحكيمة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل معكم.

وفيما يصل القرن العشرون إلى نهايته، لا ينوي هذا الوفد استعراض جوانب فشلنا. ولكنني أسارع إلى القول إن صورة نزع السلاح في هذه الدورة، وهي آخر دورة في هذا القرن، تلقي بظلال كئيبة على الألفية المقبلة. وتتضمن الأحداث التي حصلت مؤخرا وتدعو إلى الشعور بقلق عميق فشل مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمل؛ كما أن عدم توصل هيئة نزع السلاح إلى توافق آراء بشأن جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، بعد أن اعترضت الدول الحائزة للأسلحة النووية على إيلاء نزع السلاح النووي أولوية، وهو ما اتفق عليه في عام ١٩٧٨؛ وعدم اتفاق اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على توصيات لذلك المؤتمر، وكشف مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشائها في نيسان/أبريل ١٩٩٩ عن مفهوم استراتيجي جديد للحلف، كل ذلك يمثل في رأينا، إلى حد كبير، تكرارا لمذهب المنظمة الاستراتيجي إبان الحرب الباردة. وكان هذا بمثابة عائق أمام تصديق الدوما الروسي على (ستارت - ٢).

وبالرغم من هذه التطورات السلبية، التي سيطرت على جدول أعمال نزع السلاح في الأشهر الأخيرة، فإن التزام زمبابوي بهدف نزع السلاح العام الكامل لا يزال قائما دون تغيير. وزمبابوي، كدليل على تصميمها على السعي الذي لا يكل لاتباع خطة للقضاء على الأسلحة النووية، انضمت إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يوم الأربعاء الموافق ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وسبق هذا قبول زمبابوي يوم ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ لجهاز لرصد الاهتزازات من اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ووافقت زمبابوي على تركيب نظام الرصد الدولي محطة مساعدة لرصد الاهتزازات AS120، على أراضيها.

إننا ندرك أن تحقيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا يزال دعامة مركزية لمعاهدة عدم الانتشار، على النحو الوارد في ديباجة تلك المعاهدة والذي أعيد تأكيده في المقرر الخاص بالمبادئ والأهداف، وهو وثيقة ملحقة بوثيقة تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى.

إن إجراء التجارب النووية ونزع السلاح النووي أمران مترابطان ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. وبالتالي فإن عدم وجود تجارب للأسلحة النووية لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته؛ وإنما بالأحرى هو خطوة صوب نزع السلاح النووي. وبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تعترف بهذه العلاقة. وهنا أود أن أقتبس من بيان أدلى به أمام هذه اللجنة السيد لي تشانغي، سفير جمهورية الصين الشعبية لنزع السلاح، للجنة يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ مشيرا إلى هذا الموضوع، حيث قال:

> "إن الحظر التام للأسلحة النووية وتدميرها الشامل هما المطمح المشترك للبشرية. ونحن نتفهم تفهما كاملا رغبة عدد كبير رمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل، وقلقها إزاء الوتيرة البطيئة التي تسير بها هذه العملية. والتمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يعني ضمنا أنه بات في إمكان الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتلك أسلحة نووية إلى الأبد. إذ ينبغي أن تكثف الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودها من أجل الوفاء بالالتزامات التي تنص عليها المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار". (A/C.1/53/PV.5، ص - ١٣)

وزمبابوي، باعتبارها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، تعارض إجراء التجارب النووية، سواء كانت للحصول على أسلحة نووية أو لتحسينها تحسينا نوعيا. وفي هذا الشأن، نتفق مع لجنة كانبيرا التي ذكرت ما يلي:

> "إن الأسلحة النووية تحوزها حفنة من الدول

التي تصر على أن هذه الأسلحة توفر منافع أمنية فريدة من نوعها، وبالتالي تحتفظ لنفسها فقط بحق ملكيتها. وهذا الوضع وضع تمييزي إلى حد كبير وغير مستقر؛ ولا يمكن الإبقاء عليه. إن حيازة أية دولة لأسلحة نووية حافز مستمر لدول أخرى للحصول عليها".

وإن رأي وفد بلدي المستقر هو أن استمرار وجود ناد نووي لدول تصر على الحفاظ على احتكارها النووي، في الوقت الذي يوعظ سائر العالم بأنه ينبغي له ألا يحصل على نفس السلاح، أمر غير مقبول. وطالما ظلت عضوية هذا النادي النووي حصرية، سيكون هناك دائما إغراء لا يمكن مقاومته أمام دول الحافة النووية لكي تقرع الباب وتكسب حق الدخول.

وبالفعل، فإن وكيل الأمين العام دانابالا قدم تحذيرا في ١٩٩٥ في مؤتمر الاستعراض والتمديد، وتحذيره سيستمر يخيم علينا في الألفية الجديدة. ومن الضروري في هذه المرحلة أن نذكر أنفسنا ببيانه:

"هناك نهج تشككي مشترك بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وتجاهلا تاما من جانبها لالتزامات نزع السلاح النووي. وقد نرى، بلدا أو بلدين، وربما أكثر، تريد، لأسباب خاصة بكل منها، أن تختار الخروج من المعاهدة، وتهديدا كبيرا بخروج جماعي من المعاهدة. ويجب أن لا نسمح بتعرض المعاهدة للخطر. ولهذا السبب لا بد أن يكون هناك تقدم في نزع السلاح النووي".

وتمشيا مع التزام وفد بلدي الثابت بصون نظام عدم الانتشار، سوف تصوت زمبابوي تأييدا لجميع مشاريع القرارات التي تعزز هدف نزع السلاح النووي الشامل.

ومع أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كان أمرا هامشيا على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي قبل سنوات قليلة، فإن وفد بلدي يسره أن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها أخذت تبرز بوضوح في جدول أعمال تحديد الأسلحة الدولي. وفي الجزء الخاص بنا من العالم، من غير الممكن فصل المشاكل المتعلقة بحيازة الأسلحة بطريقة غير مأذون بها، وتوزيع الأسلحة غير المشروع، والإجرام والصراعات المسلحة داخل الدول، عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتهريب السيارات وغسل الأموال. والمساعي الرامية إلى تعزيز تكافلنا في الجنوب الأفريقي عن طريق إزالة المعوقات أمام التحرك الحر للأفراد والسلع انتهزه العاملون في تجارة الأسلحة عبر الوطنية الذين يستغلون الثغرات في حدودنا لتوفير الأسلحة لعناصر لا تمثل دولا.

واعترافا بأن التعاون أفضل من التنافس في معالجة المشاكل الأمنية الإقليمية، أنشأت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ولجنة الدفاع والأمن فيما بين الدول، في دورتها التاسعة عشرة، التي عقدت في لوساكا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، لجنة مخصصة تحت رئاسة زمبابوي.

وقد تكونت هذه اللجنة أصلا من أنغولا، وملاوي، وزامبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وناميبيا، وزمبابوي، وكلفت بالتوصية بطرق ووسائل سد الثغرات في آليات مراقبة حدود دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بغية مراقبة الاتجار غير المشروع والمتزايد في الأسلحة الصغيرة. وشجعت اللجنة المخصصة على إنشاء فرق عمل وطنية مشتركة بين الإدارات، تقدم تقارير إلى مركز الإعلام الإقليمي الموجود في هراري. ويتولى مركز الإعلام الإقليمي، بدوره، تجميع تقارير الحالة الشهرية لكي تحول إلى مراكز الإعلام الوطنية.

وتدل تجربتنا في الجنوب الأفريقي على أن تشاطر كل من المعلومات التكتيكية والاستراتيجية أمر جوهري لمكافحة خطر الأسلحة الصغيرة. فمن خلال تبادل المعلومات هذا، تتمكن سلطات الطيران المدني من إخضاع فضائنا الجوي الإقليمي لرقابة فعالة. وقد جرى التعرف على عدد من الطائرات المستخدمة في نشر الأسلحة في هذه المنطقة الفرعية، وأدى هذا في بعض الحالات إلى القبض على كبار مهربي الأسلحة ومحاكمتهم.

والمسؤولية عن سياسات نقل الأسلحة مسألة حاسمة بالنسبة لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة. ونحن نرحب بمدونة السلوك بشأن تصدير الأسلحة، التي وافق عليها الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ١٩٩٨، والتي حددت معايير مرتفعة لإدارة وكبح نقل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للأسلحة التقليدية. ووفد بلادي يسلم بأنه ينبغي لمصدري الأسلحة في أفريقيا أن يأخذوا أيضا بسياسات أخلاقية في بيع الأسلحة، بغية تعزيز الشفافية في نقل الأسلحة. وفي هذا الصدد، سيسعى

وفد بلادي إلى إعطاء ثقل ومعنى لمشروع القرار المتعلق بالأسلحة الصغيرة عن طريق مطالبة مقدميه بصياغة فقرة تطالب موردي الأسلحة بالانصياع لمدونة سلوك صارمة.

وترحب زمبابوي بمقرر عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه في موعد أقصاه عام ٢٠٠١، كما توخاه القرار ٧٧/٥٣ هاء. وأتعهد بدعم وفد بلادي لهذا المؤتمر.

وفي ضوء خلفية منطقتي الفرعية المغمورة بالأسلحة الصغيرة، وهو تراث صراعات الماضي، ستشارك زمبابوي بنشاط في اللجنة التحضيرية التي تنشأ أثناء الدورة الحالية.

وقد زرع عدد كبير من الألغام الأرضية في زمبابوي أثناء النضال من أجل التحرير، الذي انتهى عام ١٩٨٠. وقد خلفت الحرب حقلا من الألغام بمتد بطول ٧٠٠ كيلومتر على طول حدود زامبيا وموزامبيق. والعدد الصحيح للألغام الأرضية غير معروف، إلا أن التقديرات تتراوح بين مليون وثلاثة ملايين لغم. ولا تزال هذه الألغام تقتل وتشوه المدنيين والحيوانات على حد سواء. ووفد بلادي يرحب بدخول اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩، كما يرحب بالاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في مابوتو. ولا تزال بلادي ملتزمة بالحظر الكامل للألغام المضادة للأفراد. ويرغب وفد بلادي في الاشادة بدعم الجماعة الأوروبية لإزالة الألغام، وبتقديمها المساعدات لضحاياها، وبأنشطتها الأخرى المتعلقة بالألغام الأرضية. وتقدر زمبابوي أيضا الدور الجوهري والتنسيقي لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وختاما، يرجو وفد زمبابوي من اللجنة الأولى أن تحول تحديات نزع السلاح إلى إمكانيات. وتحقيقا لهذا الغرض، فإننا نشجع كلا من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على التحلي بالمرونة بغية التغلب على الجمود في القضايا النووية وغيرها من قضايا نزع السلاح.

**السيد دي سارام** (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن آخذ الكلمة لكي أتقدم لكم، سيدي، بأحر التهاني على تعيينكم في المنصب الرفيع لرئاسة اللجنة الأولى.

ويشرفني، بوصفي رئيسا للجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي، أن أعرض تقرير اللجنة (A/54/29) في إطار البند ٦٩ من جدول الأعمال، "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم".

وكانت الجمعية العامة قد أصدرت عام ١٩٧١ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم. ورفعت اللجنة آخر تقاريرها للجمعية العامة عام ١٩٩٧، أي قبل سنتين، في الدورة الثانية والخمسين. وسجلت اللجنة في تقريرها عن عام ١٩٩٧ أنها لم تستطع التوصل إلى توافق في الآراء حول أسلوب تنفيذ الإعلان.

وأحاطت الجمعية العامة علما عام ١٩٩٧ بتقرير اللجنة. وأعربت الجمعية عن اقتناعها بأهمية مشاركة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والمستخدمين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي، في اعمال اللجنة. وطلبت الجمعية استمرار المشاورات مع أعضاء اللجنة، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والمستخدمين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي، بغية حسم الصعوبات التي نواجهها بشأن مسألة تنفيذ الإعلان. وطلبت الجمعية العامة إلى الرئيس أن يرفع تقريرا إليها في دورتها الرابعة والخمسين، عام ١٩٩٩، من خلال اللجنة المخصصة.

وبالتالي، أتشرف اليوم بأن أعرض في اللجنة الأولى تقرير اللجنة المخصصة لعام ١٩٩٩ عن المحيط الهندي. والتقرير قصير. ويسجل في الفقرة ١٠ منه البيان الذي أدليت به أمام اللجنة، عقب المشاورات التي أجريتها، بموجب القرار ٤٤/٥٢ لعام ١٩٩٧، مع أعضاء اللجنة، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والمستخدمين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي بشأن مسألة تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم.

وهناك عدد من الصعوبات تواجه تنفيذ أهداف الإعلان. ولكن مع ذلك، مهما يكن تنفيذ أهداف الإعلان صعبا، فإني أعتقد، بوصفي رئيس اللجنة، أنه كما يلاحظ تقرير اللجنة، ينبغي للجمعية العامة أن تستمر في المحافظة على أهداف الإعلان، باعتبار ذلك مثلا أعلى ينبغي لجميع المهتمين بالمحيط الهندي ومنطقة المحيط الهندي ن يواصلوا العمل جاهدين في سبيله من خلال

المشاركة في اللجنة المخصصة؛ وفي سبيل تلك الأهداف المتمثلة في السلم والأمن والاستقرار في المحيط الهندي، وفي منطقة المحيط الهندي، التي أثق في أن جميع أعضاء اللجنة، بل وجميع أعضاء الأمم المتحدة، يشاركون فيها.

ولذلك آمل في أن تتمكن اللجنة الأولى من أن تقترح على الجمعية العامة، مثلما فعلت قبل سنتين، في عام ١٩٩٧، بأن تبقي الجمعية العامة البند "إعلان المحيط الهندي منطقة سلم"، على جدول أعمالها؛ وأن تطلب الجمعية العامة من اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي مواصلة مساعيها للتوصل إلى توافق آراء مناسب؛ وأن تقدم تقريرا عن مساعيها للجمعية العامة في الدورة السادسة والخمسين، في عام ٢٠٠١.

وسيقدم مشروع قرار ملائم وفق هذه الخطوط إلى الأمانة العامة عما قريب جدا.

**السيد مواكواغو** (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة، سيدي الرئيس، لأضيف صوتي وصوت وفدي إلى التهانئ المقدمة إليكم وإلى بقية أعضاء مكتبكم على انتخابكم لتترأسوا مداولات هذه اللجنة الهامة. ونحن واثقون من أنكم بفضل ما تتمتعون به من مهارات ممتازة وخبرة ستقودون عمل اللجنة إلى النجاح. وبوسعكم أن تعتمدوا على الدعم الكامل والتعاون من وفدي في أداء مهامكم.

إن ميثاق الأمم المتحدة يولي أعلى أولوية لصون السلم والأمن الدوليين. وينبغي بالتالي أن يوضع نزع السلاح العام والكامل في مقدمة جهود الأمم المتحدة، كشرط أساسي لتحقيق السلم والأمن الدوليين. ويرى وفدي أن نزع السلاح النووي يظل أعلى الأولويات.

وقد كانت عملية نزع السلاح خلال السنة الماضية مخيبة للأمل. وكانت هناك نكسات أكثر من الإنجازات. وأصبحت الدول الحائزة للأسلحة النووية مصممة أكثر من أي وقت مضى على التشبث بمذاهب الردع. وتشير كل الدلائل، من خلال أقوالها وأعمالها، على أنها مصممة على الاحتفاظ بأسلحتها إلى ما لا نهاية. وفي السنة الماضية جرى التمسك بهذه المبادئ بأوضح ما يكون، وهناك مذاهب جديدة في طور الصياغة. ولا نزال نتذكر عبارة الرئيسين ريغان وغورباتشوف التي كثيرا ما يرد الاستشهاد بها، وهي أن "الحرب النووية لا يمكن كسبها ويجب ألا تشن مطلقا". فلماذا، إذن، تحتفظ الدول الحائزة للأسلحة النووية بترساناتها النووية؟ لماذا الاحتفاظ بأسلحة تهدد البشرية؟

وتشارك تنزانيا في الرأي القائل بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أداة هامة لمنع الانتشار النووي. ولكن، كما يذكر الكثيرون، كان موقفنا تجاه معاهدة عدم الانتشار انتقاديا بدرجة كبيرة. وقد أعربنا في العديد من المناسبات عن عدم ارتياحنا لطابعها التمييزي وإخفاق الدول الحائزة للأسلحة النووية في أن تمتثل لالتزاماتها المترتبة على المعاهدة. والدول غير الحائزة للأسلحة النووية تخلت، من جانبها، عن أي طموحات لبرامج نووية تهدف إلى الاستخدام العسكري.

وفي أعقاب تمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى، كانت هناك آمال في اكتسابها الطابع العالمي، وفي مراعاة جميع الأطراف لواجباتها وإبرام صكوك ملزمة قانونيا بشأن ضمانات الأمن، وكذلك بشأن اتخاذ خطوات نحو القضاء الكلي على الأسلحة النووية. ولكن، من سوء الطالع، يبدو أن كل تلك الآمال قد تبخرت في الهواء. إذ لم تكتسب المعاهدة حتى الآن الطابع العالمي، وخاصة في أعقاب إجراء التجارب النووية في جنوب آسيا في السنة الماضية. واخفقت الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بوعدها بأن تسعى بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى وقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وإلى نزع السلاح الكامل. وفشلت اللجنة التحضيرية أيضا في دورتها الثالثة في أن تقدم أي توصيات جوهرية لمؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٠.

وعلاوة على ذلك، لم تف الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامها بتقديم ضمانات ملزمة قانونيا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وكان ينبغي أن يتم ذلك في مقابل الالتزام القانوني من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بألا تحصل على هذه الأسلحة.

ويكرر وفدي الإعراب مرة أخرى عن اقتناعه بصحة فتوى محكمة العدل الدولية بأن

"هناك التزاما قائما بالعمل بحسن نية على متابعة وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية مشددة

وفعالة".

وفي هذه الأثناء، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية، كتدبير مؤقت، أن تدخل في مفاوضات جدية تفضي بدون شروط إلى إبرام صك ملزم قانونيا، تتعهد فيه بضمانات الأمن السلبية.

ولكن، للأسف، لم يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى حل توافقي بشأن برنامج جدول أعماله. ونحن لا نود أن نشكك في مصداقية مؤتمر نزع السلاح، ولكن وفدي يود أن يعرب عن شعوره بخيبة الأمل إزاء الإخفاق في تحقيق أي تقدم ملموس في السنوات الثلاث الماضية. وذلك لأن عددا من الموضوعات ذات الأولوية ظل مشلولا في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة، وأفرقة عاملة لمناقشة نزع السلاح النووي ومنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وأملنا أن تبشر الألفية الجديدة بتوفر الإرادة السياسية اللازمة لأن يدخل المؤتمر في مفاوضات جادة هادفة.

ويعلق وفدي أهمية كبيرة على إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتتسق معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا وبليندابا وبانكوك مع الجهود الرامية لنزع السلاح العالمي. وتبرهن حقيقة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية أصبحت تغطي ٥٠ في المائة من العالم على الاقتناع بأن هذه المناطق تساعد على تعزيز نزع السلاح النووي، وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار النووي. وتنزانيا ملتزمة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهي حقيقة يشهد عليها تصديقها على معاهدة بليندابا في وقت مبكر.

ونحن نؤيد بشدة إنشاء هذه المناطق على أساس الاتفاقات التي يجرى التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية، بما فيها الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى. وفي اعتقادنا أن مثل هذه المناطق سوف تسهم في تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فإن تنزانيا تؤيد بقوة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من أن المنظمة لم تبدأ نشاطها إلا منذ عامين فحسب، فإنها تضطلع بعمل جدير بالثناء. وأملنا أن تكتسب الاتفاقية الطابع العالمي بشكل كامل في المستقبل غير البعيد.

ويغتنم وفدي أيضا هذه الفرصة لكي يحث على تكثيف الجهود من أجل التفاوض بشأن وضع بروتوكول للتحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية والامتثال لها. وتأمل تنزانيا أن تختتم هذه المباحثات في وقت مبكر.

وترحب تنزانيا بسريان اتفاقية حظر استعمال وتكديس وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في بداية هذا العام، كما ترحب بالاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في مابوتو. وقد ايدنا على الدوام الجهود الدولية الرامية لحظر الألغام المضادة للأفراد، لأنها تقتل وتشوه الأبرياء بعد انتهاء الحروب التي زرعت من أجلها بوقت طويل.

ويشيد وفدي بأعضاء المجتمع الدولي لما قدموه من مساعدة للأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام في البلدان المتضررة، ولا سيما أفريقيا. ونحثهم على مضاعفة جهودهم المتعلقة بإزالة الألغام وزيادة المساعدات لضحايا الألغام الأرضية.

وتشارك تنزانيا في القلق الشديد إزاء الإفراط في تكديس وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن المجتمع الدولي عليه أن يتخذ تدابير فعالة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، التي تهدد الآن السلم والأمن الإقليميين والدوليين. والأسلحة الصغيرة، التي بلغ مخزونها الآن ٥٠٠ مليون قطعة سلاح، لم تعد أداة للعنف في الصراعات المسلحة فحسب، بل أنها أصبحت مسؤولة أيضا عن الوفيات بأعداد كبيرة بين المدنيين فضلا عن تشريد الأبرياء. وتنزانيا تعرف جيدا آثار تلك الأسلحة المؤدية إلى زعزعة الاستقرار بوصفها جارة لمنطقة من أشد المناطق توترا في أفريقيا. ونحن نؤيد بحزم التوصيات المتعلقة بأهداف ونطاق المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه الذي اقترحه فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة.

وفي الختام، أكر التأكيد على اقتناع وفدي بأن أكبر التحديات التي تواجهنا ونحن نقترب من الألفية الجديدة ما زال القضاء التام على الأسلحة النووية.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): **أذكر الأعضاء بأن آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وبالأمن الدولي هو الساعة ١٨/٠٠ من يوم الجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأحث الوفود على تقديم مشاريعها بأسرع ما يمكن، ولا سيما المشاريع التي قد تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية.**

**رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.**